



عبد القاهر وإعجاز القرآن

كتب الشيخ عبد القاهر لكتاب دلائل الإعجاز مدخلًا وهو غير المقدمة، ولم يكتب مدخلًا لأي كتاب من كتبه إلا لدلائل الإعجاز، وفي المخطوطة المنقولة من خط عبد القاهر فوق البسملة وفي المدخل هذه الجملة: «هذه الرسالة التي أملاها عبد القاهر» وهذا المدخل كان في آخر المخطوطة لأنه كتب بعد الفراغ من الكتاب، وإن كان الشيخ رشيد رضا طبعه في أول الكتاب، واستحسن ذلك الشيخ محمود شاكر فطبعه هو الآخر في أول الكتاب.



أ.د/ محمد أبو موسى (*)

ذكرت ذلك لأقولها في تحليل ما أملاه الشيخ عبد القاهر بعد ما فرغ من هذه المعمعة الشريفة التي أتيح لنا فيها علمٌ شريفٌ من أجل علوم العربية؛ لا بد أن يكون فيها شيءٌ نافعٌ، والذي أراه أن في أول المدخل جملة تفتح لنا باب المدخل، وفي آخر المدخل جملة تفتح لنا باب كتاب دلائل الإعجاز، وبيان ذلك: أنه قال في أول المدخل: «وقد وصلت بِأَخَرَةٍ إلى كلام من أصغى إليه وتدبَّره تَدَبُّر ذي دين وفُتُوَّة؛ دعاه إلى النظر في الكتاب الذي وضعناه، وبعثه على طلب مادوَّنَّاه» انتهى ما أردته من كلامه.

وهذا صريح في أن الذي وصل إليه بأخرة ليس هو الكتاب الذي وضعه، وإنما هو كلام يدعو إلى النظر في الكتاب الذي وضعه، فليس المدخل من علم دلائل الإعجاز، وإنما هو باعث أصلح يدعو إلى النظر في دلائل الإعجاز، وظني أن هذا هو الذي أغرى الشيخ رشيد رضا بأن يقدم المدخل الذي كان في آخر المخطوطة، فأخرجه في مطبوعته قبل المقدمة، وتبعه الشيخ شاكر في هذا، والمهم هو البحث عن الكلام الذي في المدخل، والذي إذا تأملناه تأمل ذي دين وفُتُوَّة: دعانا إلى النظر في دلائل الإعجاز، وقد بدأ المدخل بكلام وجيز في النحو، وصفه بقوله: «هذا كلامٌ وَجيزٌ يطَّلع به النَّاظِرُ على أصول النحو جملة، وكل ما به يكون النظم دفعة» وبيَّن أن الكلام لا يفيد إلا إذا تعلَّق بعضه ببعض، وأن الجمل لا تكون إلا من اسمين، أو اسم وفعل، ولا يتكون الكلام من فعلين، إلى آخر

(*) عضو هيئة كبار العلماء.

ما أجمل فيه كل أبواب النحو.

ثم أشار إلى أن هذا قائم في الكلام كله جيده وأجوده، وإذا كان كذلك فأي شيء تجدد بالقرآن من عظيم المزية وباهر الفضل، والعجيب من الرصف حتى أعجز الخلق قاطبة، وحتى قهر من البلغاء والفصحاء ذوي القوى والقدر، وقيد الخواطر والفكر، ثم قال: «فإن كان ذلك يلزمنا فينبغي لكل ذي عقل ودين أن ينظر في الكتاب الذي وضعناه».

وأفهم من هذا أن النظم الذي هو العلاقات والروابط التي لا يكون الكلام كلامًا إلا بها له دلالة عامة ومراتب، أما الدلالة العامة فهي الروابط النحوية التي توجد في الكلام كله جيده وأجوده، والتي كَمُل العرب في معرفتها، وهذه لا مدخل لها في الإعجاز ولا في فضل كلام على كلام؛ لأن الذي يوجد في الكلام كله والذي كَمُل الناس في معرفته ليس من شأنه أن يتفاضل أحد فيه، ولا من شأنه أن يرجع إليه فضل كلام على كلام؛ لأن بناء الكلام عليه علم عام عند كل أصحاب اللغة، والتوخي فيه والاختيار لا يفضل فيه أحدٌ أحدًا؛ إنما تكون المزية ويكون الفضل حين يكون الاختيار مما يتفاضل فيه الناس، وهذا هو النظم الذي قطع عبد القاهر القول في أن فضل الكلام على الكلام لا يرجع إلا إليه، وهو باب لا يحاط به؛ لأن شعر امرئ القيس ليس كشعر زهير، وليس هناك شعر يشبه شعرًا حتى في الديوان الواحد، وليس هناك كلام يشبه كلامًا ولو كان الكلامان كلام كاتب واحد، وأكثر من هذا قد نجد جملة تتميز في بيت الشعر، ونجد كلمة تتميز في جملة، ومرجع هذا التميز وهذا التباين في الفضل عند الشيخ إلى شيء واحد هو دقة اختيار المعاني النحوية، التي هي الفروق والوجوه، والتي هي التعريف والتنكير والتقديم والتأخير، والتي وصفها بأنها ليس لها نهاية تقف عندها، ولا غاية لا تجد لها ازديادًا بعدها، والاختيار من هذا الذي لا حدود له لا يكون إلا لشيءٍ واحد هو الإبانة عن المعنى القائم في النفس، والذي رام المتكلم أن يبين عنه، وكلما كان هذا المعنى القائم في النفس أغزر وأغرب وأبعد وأوسع، وهذا هو أيضًا لا حدود له في تزاحمه وتقاربه وتباعده، أقول: اختيار المعنى النحوي من المعاني التي لا حدود لها للإبانة عن المعاني النفسية التي هي أيضا لا حدود لها، هو الأمر الذي به يفضل كلام كلامًا، ولا قيمة لاختيار المعنى النحوي لذاته؛ لأن التعريف لذات التعريف لا يختاره عاقل، والتقديم لذات التقديم لا يختاره عاقل، وإنما يختار للإبانة عن هذا العالم المتدافع الذي يتدافع في النفس تدافعًا، ويموج فيها موجًا، وهو عالم فيه الهدى وفيه الضلال، وفيه الرحمة وفيه القسوة، وفيه الحق وفيه الباطل، وفيه الخير وفيه الشر؛ لأن كل المعاني مفتوحة أبوابها أمام البيان، ولا يحسن البيان بحسنها، ولا يقبح بقبحها، وإنما يحسن بحسن الإبانة عنها، ويقبح بقبح الإبانة عنها؛ ولا بد أن ترجع بفضل الكلام إلى جذره وأصله، وليس توخي معاني النحو هو الجذر والأصل، وإنما المعاني القائمة في النفوس والتي

كان التوخي لها هي الجذر والأصل، ولا تفهم أن المعاني هي المعاني الفعلية، أو التي فيها حكمة أو التي فيها أدب؛ لأن الكلام لا يفضل الكلام بها، وإنما هي المعاني التي جرت في نفس الشاعر والمتكلم سواء كانت مدحًا أو هجوًا ظلمًا أو عدلًا حبًّا أو كرهًا، فإذا كان الناس يفضِّلون امرأ القيس فليس هذا لأنه أحسن التوخي واختيار الكلمات؛ لأن كل جاهلي يعرف من التوخي والاختيار أفضل مما يعرف الجاحظ وعبد القاهر وكل العلماء، وإنما كان قدوتهم كما قال سيدنا عليٌّ؛ لأن الذي جرى في خاطره كان أسخى وأغزر، فاحتاج للإبانة عنه إلى مراجعة وطبع ودراية، فإذا حَلَّلت معاني النحو في الشعر والكلام ووقفت عندها فلست من الشعر والكلام في شيء، وإنما تحَلِّلها لتنفذ منها إلى الذي أنطق الشاعر والكاتب بها، لأنه هو جذر البلاغة وحذقها؛ لأن البلاغة ليست إلا معانيَ جَرَتْ في الصدور فقذفتها الصدور إلى الألسنة، فمن وقف عند مقذوفات الألسنة فهو مع بلاغة الأشداق، ومن نفذ منها إلى القلوب فهو مع بلاغة القلوب والعقول، وهي بلاغة الإنسان، وكان الأستاذ العقاد يبالغ في ذلك، فلا يقف عند الصيغ، وإنما يثب ويقفز منها إلى القلوب والعقول، وكان عبد القاهر يبالغ في الوقوف عند اختيار معاني النحو؛ ليتسلل منها إلى ما في القلوب والعقول، وهذا هو الذي قام عليه دلائل الإعجاز.

قلت: إن عبد القاهر قطع القول وبته وأكده وقال: إن فضل الكلام على الكلام لا أصل له إلا أصل واحد وهو توخي معاني النحو على وفق الأغراض والمقاصد، وجعل وجه الكلام توخي معاني النحو، وأخره على وفق الأغراض والمقاصد فغلب علينا وجه الكلام وحضر عندنا آخره، ولكن بعد حضور أوله فعنينا بالتأليف والتركيب الذي هو توخي معاني النحو أكثر مما عنينا بالأغراض والمقاصد، ونبهت إلى أن الأغراض والمقاصد لا تحمد ولا تذم بنوعها، أعني أن تكون حكمةً أو أدبًا، وإنما تحمد وتذم بقوة وجودها وغزارتها إلى آخره، وزاد تساهلَنا بالأغراض والمقاصد أن التحدي كان بأن يأتوا بعشر سور من مثلة مفتريات، أي: في أي باب من أبواب المعاني يشاءون، وغفلنا غفلة لا تحمد، وهي أن التأليف والتركيب الذي هو توخي معاني النحو لا يفضل بعضه بعضًا إلا بمقدار وفرة المعنى المعبر عنه، وبمقدار غزارة المعنى وسخائه، ولا يمكن أبدًا أن نتصور تأليفًا يفضل تأليفًا إلا بمقدار ما كان التأليف له؛ لأن التأليف في ذاته لا يطلبه عاقل ولا مجنون، وحين نقول: سبك امرئ القيس، فإن ذلك لا معنى له إلا معنًى واحدًا وهو توخي معاني النحو في ديوان امرئ القيس، وهكذا نقول: سبك النابغة، وقال الباقلاني سبك أبي نواس وسبك مسلم، والمراد أولًا المعاني التي دعت المباني على الوجه المناسب لها، والذي تجدد بالقرآن فبهر وقهر وقطع الأطماع وأعجز القوى والقدر، واستوت الأقدام عنده في العجز هو ما برع فيه الشعراء المفلقون في هذا الباب، فجاء في الذي أنزله ربنا فوق القوى والقدر، وهذا هو تعجيزهم فيما برعوا فيه،

وهـو الـذي لخَّصه عبد القاهر فـي أنك تجد كلمات معدودة نسـقت نسقًا خاصًّا فأنتجت معاني تخرج من طوق البشـر، وكأنه يعني أقـل المعجـز وهو سـورة: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾

ومـا هـو فـي حجمهـا، ولـن تسـتطيع أن تـدرك ذلـك إلا بالتدبـر وإعمـال العقل، والتغلغـل وقدح زناد العقـل، وهذه كلها من كلام عبد القاهر، راجع قوله تعالى:

﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ﴾

(طه: ٦)

وتأمـل جملـة: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ فلن نجد لمعناهـا نهاية، وكذلـك قوله: ﴿وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، أقـول: راجـع وتأمـل كيف نادت كلمـة ﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ أختهـا وهي ﴿وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، وكيـف اتسـع المعنى في هذه الكلمـات المحـدودة فأحاطـه بـكل ما في السماء وبكل ما في الأرض، ولم يبق إلا الذي بينهما، فقال ﴿وَمَا بَيۡنَهُمَا﴾ ثم تجاوز ما في الأرض إلـى ﴿وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ﴾، راجع وقل: أشهد أن هذا لا يكون إلا كلامه، وهات الشعر كلـه والنثر كلـه، وابحـث به عـن مثل هذه الكلمات. هذا والله أعلم.

***